

ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري وعلاقتها بانتشار الممارسات الاقتصادية غير الرسمية

د/فراجي محمد أكلي

جامعة بجاية

الملخص :

يعتبر الفقر من أخطر الأسباب المباشرة لحدوث ظاهرة انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مختلف المجتمعات والدول، رغم اختلاف ثقافتها ونماذج تنظيمها السياسية والاقتصادية. ومن الناحية السوسولوجية يمكن اعتبار الفقر كشكل من أشكال الحرمان والتهميش الاجتماعي الذي يرتبط أساسا بمسألة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد والجماعات في مجتمع معين وفي فترات زمنية معينة. لأن الفئات الاجتماعية التي مستها هذه الظاهرة يمكن أن تأخذ أشكالا وجودية مختلفة ومتباينة، وذلك بحسب اختلاف وتباين الأوقات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والتنظيمية منها. وغالبا ما تكون ظاهرة الفقر نتيجة مباشرة لإخفاق عملية التنظيم السياسي والمؤسسي في المجتمع التي لا تعني انعدام وندرة الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية فحسب، وإنما تعني كذلك سوء تنظيم وتوزيع هذه الوسائل والإمكانيات بين فئات المجتمع المختلفة بصفة موضوعية وعادلة.

مقدمة

إن مسألة الفقر أصبحت تتعلق بمسألة التحكم في التنظيم والتوزيع العادل والعقلاني للثروات في المجتمع أكثر من أي شيء آخر، مما يبين أن هذه الظاهرة قد تكون غالبا وليدة ضعف التنظيم المؤسساتي والاقتصادي، وسوء توزيع الثروات والمداخل بين مختلف فئات المجتمع الواحد.

ومن خلال بناء عدة ملاحظات موضوعية حول الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكثير من الدول الفقيرة، يتجلى لنا بكل وضوح أن مسألة الفقر هي قبل كل شيء مسألة تنظيم سياسي ومؤسساتي التي تبرهن في الواقع على عدم نجاعة التنظيم الاقتصادي المرتبط بتوزيع المداخل والثروات، وإن كانت هذه الوارد قليلة، إذ إن التوزيع الموضوعي والاقتصادي قد يحدد ويقلص من دائرة الفقر رغم عدم توفر الوسائل والثروات الكثيرة في المجتمع.

إن مشكلة الفقر في الحقيقة لا تعني عدم توفر الثروات والإمكانات فحسب وإنما تعني أيضا استعمال واستخدام الثروات بشكل اقتصادي فعال ومتوازن لأن عملية تنظيم المداخل عملية معقدة يمكن أن تؤدي إلى إحداث اضطرابات خطيرة قادرة على خلق توزيع غير عادل للثروات في المجتمع. وهذا ما قد يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث ظاهرة الفقر وتوسع دائرتها في المجتمع،

لعدم قدرة الأفراد والفئات الاجتماعية الواقعة تحت الفقر على الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذا المهنية، الأمر الذي يوضح أن إشكالية الفقر يمكن أن تعبر - قبل كل شيء - عن إشكالية أخرى بالغة الأهمية وهي إشكالية الاندماج الاجتماعي. ومن ثم، فإن للعملية الاقتصادية دورا كبيرا في عملية الاندماج الاجتماعي، وبالتالي فهي مسئولة إلى حد كبير عن الانعكاسات الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تنجر عن تطبيق بعض الممارسات والسياسات

الاقتصادية في المجتمع. وهذا ما يمكن ملاحظته أيضا على مستوى السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة التي عُرِفَتْ باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي، والانتقال نحو اقتصاد السوق التي أدت إلى حدوث أزمة واسعة على مستوى عملية الاندماج الاجتماعي. وهذا ما يمكن ترجمته سوسولوجياً من خلال انتشار الفوضى وظاهرة الأنومية في المجتمع، والتي تبين بكل وضوح غياب القيم والقوانين في التصرفات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري خلال الفترة التي صاحبت التغيرات السياسية والهيكلية والتي أدت إلى الانسحاب التدريجي للدولة من مجال تنظيم الحياة الاقتصادية من جهة، وأدت إلى حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة دفعت بالمجتمع إلى التخلي عن القيم الاجتماعية المعروفة باسم التضامن والاستقرار من جهة أخرى. وذلك نتيجة الصراعات المادية الجديدة التي فرضتها الممارسة الليبرالية للاقتصاد خلال السنوات الأخيرة، ونتيجة موجة البطالة والفقر التي أحدثت شكوكا كبيرة على مستوى المرجعية القيمية والثقافية للأفراد والفئات الاجتماعية. وهذا ما يمكن ملاحظته من انتشار ظاهرة العنف والاستقرار التي ارتبطت مباشرة بوجود ظواهر أخرى كالفقر والبطالة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي.

1) تعريف ظاهرة الفقر من الناحية السوسولوجية

إن ظاهرة الفقر تعني — قبل كل شيء — مشكلة الاندماج والعدالة الاجتماعية التي ترتبط بعملية توفر الفرص والظروف الملائمة للحياة العادية لمختلف الأفراد والجماعات، من أجل أداء أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية، وكذا السياسية في المجتمع الذي يعيشون فيه في جو السلام والاستقرار الضروري لوجود كل حياة اجتماعية.

وبهذا فإن مسألة الفقر بهذا الطرح، تعني أساسا مسألة أخرى مهمة جدا وهي مسألة توزيع الرأسمال المادي والاقتصادي وكذا الثقافي، وهذا من خلال توفير المناخ الاجتماعي والتنظيمي الملائم لجميع الأفراد من أجل المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تمكنها من كسب العيش والاندماج في المجتمع. وكما تعني ظاهرة الفقر هذه أيضا مشكلة أخرى معقدة جدا، ألا وهي كسب الرأسمال الثقافي بالمفهوم الذي اقترحه " Pierre Bourdieu "، ذلك لكون قضية التربية والتكوين الثقافي والعلمي وسيلة ضرورية لتحقيق مكسب الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وكذا لتحقيق هدف الاندماج السياسي والثقافي الذي يعني أيضا حق الاندماج في الحياة السياسية والثقافية.

لكن، عندما نرجع إلى أهم الأدبيات الاجتماعية التي حاولت تعريف ظاهرة الفقر، نجد أن معظمها لا يتطرق إلى تعريف هذه الظاهرة من زاوية أخرى غير اقتصادية، بل إن هذه الأدبيات ركزت تعريفها كلية على أساس اقتصادي محض، مما يعني أن من الضروري التطرق إلى الفقر باعتباره ظاهرة اجتماعية يجب الإحاطة بها من مختلف الأبعاد والمتغيرات التي تحددها في المكان والزمان، وكذلك ضمن بيئة اجتماعية وثقافية محددة.

لذلك، فإن القراءة السوسولوجية لظاهرة الفقر، تبيّن أن الجوانب المادية والاقتصادية ليست هي الوحيدة التي تحدد هذه الظاهرة، وإنما هناك عوامل أخرى يجب اعتمادها، لاسيما الجوانب المتعلقة بظاهرة الفقر وعلاقتها بتكوين الرأسمال الثقافي والاجتماعي للأفراد والمجتمع، وضرورة معرفة وتحديد المراكز المختلفة التي يتمركز فيها الأفراد والفئات الاجتماعية ضمن الأيديولوجية التي تعكس الصورة الحقيقية لمدى امتلاك الأفراد للقدرات والوسائل المعرفية والعلمية الضرورية لبناء عملية الاندماج الاجتماعي الاقتصادي في المجتمع.

واعتمادا على الجوانب غير المادية في تحديد مفهوم الفقر، يمكن سوسيوولوجياً الحديث عن أنواع أخرى من الفقر، وخاصة ما يمكن تسميته بالفقر الثقافي والتربوي الذي يعتبر من بين المظاهر الأساسية لمشكلة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف الأفراد والجماعات المكونة لنفس المجتمع. وتُحدّد هذه الفوارق العلمية والثقافية أيضاً الاختلافات والتميزات الموجودة في المجتمعات المختلفة، بحيث إنّ المجتمعات التي ركزت استثماراتها على الرأسمال الثقافي والعلمي، أصبحت تمثل فئة المجتمعات الرائدة والمتطورة، وذلك بخلاف المجتمعات الأخرى المتخلفة التي أصبح الإنسان فيها لا يمثل شيئا ذا بال في أعينها.

هذا ما يدل على أن الإنسان هو الرأسمال الحقيقي لكل عملية إنسانية وحضارية تهدف إلى تحقيق التطور المادي وغير المادي في آن واحد. وهذا ما يعني أيضاً أن التجارب الإنسانية عندما لا تعتمد على الإنسان كوسيلة وهدف يكون مصيرها الإخفاق والضعف غالبا، وذلك عكس التجارب التي تعتبر الإنسان وسيلة وهدفا بحيث يكون النجاح حليفها غالبا كذلك. وهذا ما يفسر سر معادلة النجاح عند المجتمعات التي اعتمدت في تجاربها على الإنسان وقدراته الإبداعية والثقافية وسيلة لكسب النجاح.

إن هذا الكلام يوضح أيضاً أن ظاهرة الفقر تعتبر من أكبر التناقضات الحضارية الحديثة التي أنتجها الإنسان، ليس بفعل التخلف وإنما بفعل التقدم التكنولوجي الذي أصبح غير قادر على توفير المواقع الجديدة للإنسان من أجل الاندماج، بل إنّ هذا التطور قد أفرز أشكالا جديدة ومواقع جديدة من التهميش والحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يكون غالبا سببا مباشرا في وجود الممارسات الاقتصادية غير الرسمية في المجتمع.

(2) علاقة الفقر بانتشار الاقتصاد غير الرسمي

وعندما نرجع إلى اختبار العلاقة الموجودة بين الاقتصاد غير الرسمي - ولاسيما العمل غير الرسمي وارتباطه بظاهرة الفقر - فإنه يمكن أن نستخلص وجود علاقة سببية بين مشكلة الفقر وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، لأن الفقر من أثقل العوامل والدوافع التي تدفع بالأفراد إلى اتخاذ الممارسات الاقتصادية غير الرسمية وسيلة مفروضة من أجل الحفاظ على أدنى الشروط الضرورية لحياتهم.

ومن أهم الملاحظات السوسولوجية التي تبرهن على اتساع رقعة الفقر في المجتمع الجزائري وخاصة في المناطق الحضرية الآهلة بالسكان، هو انتشار بعض المظاهر والآفات الاجتماعية كالتسول والانحرافات الاجتماعية (السرقعة، العنف، المخدرات، الغش، الدعارة ...) إضافة إلى ازدياد نسبة الأمية في صفوف المجتمع. وهذا ما يعبر عن الفقر من الناحية الثقافية والتربوية الذي يعكسه في الأساس ارتفاع نسبة التسرب المدرسي ونفشي ظاهرة تشغيل الأطفال والنساء في القطاعات غير الرسمية.

إن كل هذه الظواهر السلبية والمرضية بالمفهوم الدوركامي، قد يمكنها أن تعكس حقيقة اجتماعية تستدعي الاهتمام والدراسة، رغم انعدام الدراسات الميدانية والإحصائية الدقيقة عن ظاهرة الفقر، ومظاهرها المنتشرة خلال مرحلة الانتقال الاقتصادي في الجزائر، والتي تبين بصورة واضحة الانعكاسات والآثار الاجتماعية لعملية الانفتاح الاقتصادي وعمق تأثيراتها على المجتمع.

(3) حالة الفقر لدى فئة الأطفال

إن ظاهرة الفقر هذه لم تستثن حتى الأطفال الذين يعتبرون الرأسمال الإنساني لبناء المستقبل، وهذا ما يدل على عمق التأثيرات الاقتصادية التي أحدثتها عملية

الانتقال الاقتصادي في الجزائر، وذلك لكونها أدت إلى انهيار المداخل لكثير من الفئات والأسر التي أحدثت بدورها انتشار رقعة الفقر، حتى في صفوف الأطفال الأبرياء نتيجة تعرض عائلاتهم إلى البطالة والفقر.

وهذا ما تدل عليه الإحصائيات المتوفرة التي قامت بها بعض الجمعيات الخاصة بحماية الطفولة في الجزائر خلال سنة 2000، والتي بيّنت أن عدد الأطفال الذين يعانون من ظاهرة الفقر تجاوز 5.508.000 طفل بالنسبة للأطفال التي تتراوح أعمارهم بين (0 سنة إلى 14 سنة). ويرتفع هذا العدد إلى 7.344.000 طفل بالنسبة لفئة (0 سنة إلى 19 سنة). وهذا ما توضحه البيانات الإحصائية للجدول رقم 1 الذي يبين نسبة الأطفال الفقراء خلال سنة 2000، وذلك حسب الولايات التي تعاني من ظاهرة الفقر.

الجدول رقم 01 يمثل مستويات الفقر لدى الأطفال الجزائريين خلال سنة 2000.

الفئة العمرية	درجة الفقر المد	الصف الأول	الصف الثاني	المجموع
عدد الأطفال الفقراء حسب النواة الصلبة.	عدد الأطفال الفقراء حسب الصف الأول.	عدد الأطفال الفقراء حسب الصف الثاني.	عدد الأطفال الفقراء حسب الصف الثاني.	
من 0 سنة إلى 14 سنة	1.692.000 طفل.	2.016.000 طفل.	1.800.000 طفل.	5.508.000 طفل.
من 0 سنة إلى 19 سنة	2.256.000 طفل.	2.688.000 طفل.	2.400.000 طفل.	7.344.000 طفل.

المصدر: Fondation Djilali belkhenchir- « l'enfance algérienne face à la pauvreté ».

Conférence nationale sur la pauvreté. Octobre, 2000.

يتجلى لنا بكل بوضوح - من خلال الجدول رقم 01 أن فئة الأطفال تأتي على رأس قائمة الفئات الاجتماعية التي تأثرت بظاهرة الفقر مباشرة التي مسّت المجتمع الجزائري بشكل واسع، بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي التي

أدت إلا تقليص اليد العاملة وانتشار البطالة عند عدد كبير من الأسر والعائلات. وهذا ما انعكس مباشرة على فئة الأطفال التي تعرضت بشكل كبير لظاهرة الفقر جراء تعرض عائلات هؤلاء الأطفال إلى صعوبات اقتصادية أملتتها الظروف الاقتصادية الجديدة التي أنتجت سياسة الانفتاح الاقتصادي، بحيث أن الانسحاب التدريجي للدولة من المجالات الاقتصادية لم تصاحبها عملية تواجد تنظيمي على المستوى الاجتماعي للحد من الآثار السلبية التي أحدثتها سياسات الانفتاح الاقتصادي. وهذا ما أدى بالفئات الاجتماعية الضعيفة إلى ضيق اقتصادي واجتماعي عميقين نتيجة عدم قدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها عملية الانتقال الاقتصادي. وهذا ما يبين أيضا أن شريحة الأطفال كانت من بين الضحايا الأولى لهذه السياسات الاقتصادية التي لم تصاحبها سياسات أخرى على المستوى الاجتماعي.

وكما بيّنت الدراسات الرسمية (الوطنية) أيضا⁽¹⁾ وجود 07 (سبع) ولايات على مستوى الخريطة الاجتماعية للجزائر، يمكن اعتبارها النواة الصلبة الممثلة لظاهرة الفقر وهي: الشلف، تيسمسيلت، جيجل، غليزان، برج بوعريرج البويرة، سكيكدة، بحيث إن هذه الولايات تحتوي على 04.7 ملايين من السكان المتعرضين لظاهرة الفقر.

وهناك فئة ثانية من الولايات تتمثل في 08 ثماني ولايات هي: تيارت خنشلة، أم البواقي، تيزي وزو، مستغانم، المدية، الجلفة، تبسة، وهذه الولايات تمثل نسبة 5.6 ملايين من السكان.

وفي الفئة الثالثة نجد 06 ست ولايات هي: باتنة، معسكر، سطيف، عين الدفلى، التي تمثل نسبة 05 ملايين من السكان.

¹ - carte de la pauvreté en Algérie, élaborée par l'agence nationale d'aménagement du territoire (A.N.A.T) éditions A.N.E. p 2000.

وإذا حاولنا جمع عدد السكان المتواجدين في كل الولايات الواقعة تحت ظاهرة الفقر، لوجدنا أن أكثر من 14 مليون ساكن يتواجدون في الولايات المذكورة التي مستها هذه الظاهرة، وهذا ما يعكس عمق وشدة تأثير العملية الاقتصادية في تشكيل ظاهرة الفقر في الجزائر، وفي توسعها الكبير الذي شمل حتى الولايات المعروفة بثرواتها الزراعية، وبغنى أراضيها ومناطقها الطبيعية. وهذا الأمر يدل من جديد على أن ظاهرة الفقر لا تعني الجوانب المادية والاقتصادية فقط، وإنما تعني أيضا الجوانب التنظيمية والمعرفية التي تعتبر أساسية لقيام النشاطات الاقتصادية القادرة على إنتاج الثروة والإنسان معا. إذ لا يمكن عزل الثروة عن الإنسان، ولا يمكن كذلك تصور ثروة اقتصادية بدون وجود ثروة ثقافية وعلمية تخدم الإنسان، لأن العملية التنظيمية تعتبر من بين الشروط الضرورية لقيام العملية الاقتصادية والمادية. إن هذا الواقع هو الذي يجعلنا نتساءل عن سر وجود تناقضات سوسولوجية واضحة بين المفهوم الجغرافي والمكاني للثروة الاقتصادية وإمكانية إحداثها من جهة، وبين المفهوم الثقافي والإنساني الذي يعكس قدرة تنظيم الإنسان والمجتمع للعملية الاقتصادية وتوجيهها لخدمة الإنسان من جهة ثانية. إذ كيف يمكن لنا أن نفهم موضوعا أن الولايات المختلفة التي تحتوي على أكبر نسبة من الفقر، هي نفسها من أغنى وأثمن المساحات والمجالات الاقتصادية التي تعتبر قادرة على إنتاج الثروة إذا ما توفر شرط الإنسان ككائن اجتماعي قادر على إنتاج القيم التنظيمية والمؤسسية.

وهناك عوامل أخرى أيضا لتحديد مشكلة الفقر في المجتمع الجزائري، والتي ترتبط بإشكالية العدالة والتوازن في توزيع وتنظيم المداخل بين مختلف الفئات الاجتماعية، بحيث إن الإحصائيات المتوفرة تدل على وجود فوارق كبيرة

بين الأفراد والفئات، وذلك لعدم توفر نفس الإمكانيات والشروط الخاصة بالحصول على المداخل، إذ أن هناك حوالي 1.7 مليون شخص لا يتحصل إلا على قدر 12.600 دج خلال سنة كاملة. وهذا يعتبر مدخولا ضئيلا جدا مقارنة بمستوى الأسعار ومستوى الحاجيات التي يتطلبها الفرد⁽²⁾.

إضافة إلى هذا، تشير نفس الإحصائيات أيضا، إلى وجود 6.3 ملايين جزائري يستعمل مدخولا متواضعا يقدر بـ: 21.000 دج خلال سنة كاملة، وهذا ما يبين أن مستوى توزيع المداخل تعتبر مسألة مهمة جدا لكونها عاملا مجددا لمستوى الكسب والمعاش للأفراد.

وإذا كانت عملية توزيع هذه المداخل غير متوازنة، وغير موضوعية، فهذا يؤدي حتما إلى توسيع فجوة الفوارق المادية والاجتماعية، ويؤدي أيضا إلى توسع دائرة الفقر في المجتمع.

ولقد أشارت بعض الدراسات الاقتصادية إلى انتشار ملموس لظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري، وذلك بعد تطبيق برنامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي الذي أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حدود 30% في سنة 2000، وارتفاع نسبة الفقر كنتيجة مباشرة لندرة مناصب العمل. وهذا ما يبين حسب هذه الدراسات وجود 11.4 مليون شخص من الفقراء في الجزائر، وهو ما يعادل 21% من تعداد سكان الجزائر، وذلك رغم محاولة الدولة لتبني سياسة اجتماعية للحد من مشكلة الفقر، إلا أن هذه المساعي لا تتعدى التكفل بـ 10% من الفقراء فقط⁽³⁾.

(4) الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر

² - Mohamed Bouchakour, l'enfance algérienne face à la pauvreté, IN : fondation Djilali Belkhenchir, op, cit.

³ - بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجحة، عدد 2، جامعة تلمسان، مارس 2003، ص 201.

ويمكننا التطرق إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختلفة في تحديد خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر، باعتبارها سببا رئيسيا وراء انتشار الاقتصاد غير الرسمي، لاسيما العمل غير الرسمي والمتاجرة غير الرسمية للأطفال والشباب الذين يمارسون أنشطة تجارية صغيرة، من أجل كسب العيش وسد حاجيات أسرهم. لأن الفقر وانعدام فرص العمل المتاحة يعتبران السبب الأصلي لاختيار الشباب والأطفال النشاطات التجارية غير الرسمية المعروفة كثيرا باسم " الترابندو " و " التبزنييس"، وهي ألفاظ وعبارات لها دلالتها السوسولوجية الكبيرة لتحديد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

ولقد أشارت جل الملاحظات حول ظاهرة الفقر في الجزائر، إلى أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية مسّت الأرياف والمدن الكبرى كثيرا، وأن غالبية الفقراء ليس لهم مصدر للدخل إلا قوة العمل. وهذا ما يفسر العلاقة الموجودة بين البطالة والفقر في المجتمع الجزائري، لأن غالبية السكان يعتمدون على العمل المأجور كوسيلة أساسية لكسب العيش. بحيث إن هذه الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية كانت نتيجة طبيعية للسياسات التصنيعية في الجزائر، التي جعلت من المجتمع مجتمعا عماليا أو بروليتاريا بالمفهوم الماركسي الذي يعتبر من المرجعيات السائدة في المنظومة الاقتصادية الجزائرية خلال المراحل الأولى من وجودها.

ولقد تباينت الأرقام والإحصائيات حول نسبة الفقر والفقراء في الجزائر، فالإحصائيات الرسمية تشير إلى ارتفاع نسبة الفقر من 8% سنة 1988، إلى نسبة 20% في منتصف التسعينات، لتصل إلى نسبة 30% خلال سنوات 2000. وذلك حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري سنة 2000.

إن هذا الواقع، يبيّن بوضوح أن نسبة الفقر في الجزائر قد عرفت تطورا كبيرا منذ بداية 1990، وخلال سنوات 2000 التي شهدت تطبيق عدد كبير من الإصلاحات الاقتصادية، وتنفيذ سياسات الانفتاح والليبرالية الاقتصادية التي أصبحت اختيارا ضروريا للجزائر، وذلك منذ انتهاجها سياسة إعادة الهيكلة التنظيمية والسياسية للاقتصاد الوطني.

وهناك تقديرات قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي « C.N.E.S »⁽⁴⁾ خلال سنة 2001، بيّنت أن عدد الفقراء في الجزائر يقدر بـ 06.4 ملايين فقير، أي ما يعادل نسبة 21% من العدد الإجمالي للسكان. وأظهرت نفس الدراسة أن نسبة 70% من الفقراء يعيشون في الأرياف والمناطق الجبلية والنائية، كما أن نسبة 25% منهم يعيشون في مستوى الفقر الغذائي الذي يعني عدم قدرتهم على تلبية أدنى الحاجيات الغذائية الضرورية للحياة.

وبالإضافة إلى هذه الأرقام المعبرة عن تفاقم ظاهرة الفقر وتوسعها في الجزائر، هناك دراسات أخرى قامت بها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط « A.N.A.T »⁽⁵⁾ التي دعمتها وكالة البرنامج الأمم المتحدة للتنمية « P.N.U.D »، وذلك في إطار تحضير الندوة الوطنية لمحاربة الفقر والتهميش الاجتماعي في الجزائر خلال سنة 2000، والتي توصلت إلى نتائج مذهلة من الناحية الإحصائية والاجتماعية، بحيث إن البيانات المتحصل عليها تشير إلى وجود عدد كبير من البلديات في خانة الفقر المدقع والفقر الغذائي، قُدِّر بـ 118 بلدية فقيرة خلال سنة 2000. كما تشير الدراسة إلى وجود كل المؤشرات الخاصة بتحديد الفقر المدقع سواء أعلق الأمر بالجانب الغذائي أم الصحة أم

⁴ - C.N.E.S : conseil national, économique et social, rapport de mai 20001.

⁵ - A.N.A.T : agence nationale d'aménagement du territoire.

السكن، وكذا الدخل، إضافة إلى وجود 540 بلدية في حالة وسطية من الفقر. أما البلديات الأخرى والتي عددها 118، فهي تمثل البلديات التي تحسنت فيها كثيرا المؤشرات الخاصة بقياس ظاهرة الفقر وهي:

- مؤشر الثروة والدخل " Ratio de richesse".
- مؤشر الرعاية الصحية.
- مؤشر السكن.
- مؤشر التمدرس والتربية.

وعند اختبار هذه المؤشرات الأربعة على واقع 1541 بلدية عبر الوطن، تبين بوضوح تام أن هناك عددا كبيرا من المناطق التي تعاني من ظاهرة الفقر المدقع الذي يتحدد أساسا في انعدام المستلزمات الضرورية للعيش، كالغذاء والماء على الخصوص، إضافة إلى فقدان الوسائل الصحية والتربوية بعدد معتبر من البلديات المتواجدة عبر التراب الوطني. وهذا ما يمكن توضيحه من الجدول رقم 2 الذي يوضح جليا عدد البلديات التي تعاني من الفقر في الجزائر، وذلك حسب مجالات الثروة (الدخل)، السكن، التربية، وكذا الصحة. بحيث إن هناك تباينا كبيرا لطبيعة الفقر حسب الميادين المستعملة لمعاينة هذه الظاهرة في الجزائر خلال سنة 2000.

الجدول رقم 2: البلديات الفقيرة في الجزائر.

ميادين الفقر	عدد البلديات المعنية	عدد البلديات المصنفة في الفقر المدقع	نسبة البلديات % المعنية المدقع ⁶ بالفقر
حسب مؤشر الثروة	967	797	82%
حسب مؤشر السكن	229	84	37%
حسب مؤشر التعليم	98	11	11%
حسب مؤشر الصحة	168	84	50%

المصدر: خريطة الفقر في الجزائر، A.N.A.T Edition
ANEP, 2000.

من خلال القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم 2 يتبين لنا بكل وضوح أن مؤشر الثروة المادية والدخل يحتلان المرتبة الأولى في تصنيف البلديات الفقيرة في الجزائر، وهذا ما يدل سوسولوجياً على عمق ظاهرة الفقر في الجزائر، والتي تعني بخاصة مشكلة فقدان الدخل نتيجة البطالة. وكما أنها تعني أن طبيعة الفقر عي قبل كل شيء هي قبل كل شيء مادية يكونها تمس الجانب المعيشي الضروري للحياة، بحيث إن هناك 967 بلدية فقيرة من حيث مؤشر الثروة، والذي يعني عدم قدرة الأفراد والعائلات على تلبية حاجياتهم الغذائية والأساسية، لأن الصنف الأول من ظاهرة الفقر يمس أساساً الجوانب المادية والحياتية للإنسان. وهذا عكس الجوانب الأخرى كالتعليم والصحة، ذلك لأن مؤشر الصحة يحتوي على عدد 168 بلدية فقيرة من حيث الرعاية الصحية وانعدام الهياكل الصحية فيها. إضافة إلى 98 بلدية فقيرة من حيث التعليم وقلة المؤسسات التربوية، وهو ما ينعكس مباشرة على ضعف نسبة التمدرس للأطفال في هذه البلديات.

⁶ - نسبة البلديات المعنية بالفقر المدقع مقارنة بعدد البلديات التي تعاني من ظاهرة الفقر فقط، بحيث أن هذه النسبة لا تقارن بالعدد الإجمالي للبلديات الموجودة عبر الوطن.

أما بالنسبة لمؤشر السكن، فإنه يعتبر من بين العوامل الأساسية لتشكيل ظاهرة الفقر وتوسعها، وذلك لكون مشكلة السكن السبب الرئيسي في حدوث الفقر على المستويات الأخرى، سواء أعلق الأمر بالثروة أم بالصحة أم بالتعليم، بحيث إن انعدام السكن أو رداءته تعني انعدام الاستقرار والراحة، وكما تعني كذلك انعدام الشروط الضرورية للحياة.

ويوضح هذا الجدول أيضا أن نسبة البلديات المعنية بالفقر المدقع أصبحت تشكل نسبة كبيرة من العدد الخاص بالبلديات الفقيرة في الجزائر. وهذا ما يدل على وجود نسبة 82% من البلديات الفقيرة ضمن خانة البلديات التي تعاني من انعدام الشروط الأساسية للحياة كالغذاء والماء والمأوى، مما يدل سوسولوجياً على وجود فوارق اجتماعية واقتصادية شاسعة بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري. وهذا نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية والمهنية التي حصلت مباشرة بعد تطبيق سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، بحيث إن هناك فئات اجتماعية واسعة أصبحت عاجزة عن كسب مواقع مهنية ضمن الخريطة التي فرضتها مرحلة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما أدى إلى توسع رقعة الممارسات الاقتصادية غير الرسمية في المجتمع لسبب عدم وفرة الفرص والمواقع الرسمية ضمن المنظومة الاقتصادية الرسمية الشيء الذي يؤدي إلى بروز أنشطة اقتصادية غير رسمية، كالتجارة والترايبندو الذي أضحى الاختيار المفروض على الشباب لكسب معاشهم في جزائر الإصلاحات واقتصاد السوق⁽⁷⁾.

1 - ذلك حسب المقابلة التي أجريتها مع الشاب رشيد البالغ 36 سنة من العمر، ولم يتمكن من الحصول على عمل رغم امتلاكه لشهادتين مهنتين. وقد صرّح لنا هذا الشاب: "الله غالب معنديش الاختيار لازم نعيش بالترايبندو ولا نضيع في هذا الزمان انتاع المادة..."

ولقد توصلت الدراسات التي قامت بها الوكالة الوطنية لتهيئة المحيط "A.N.A.T" إلى معطيات مذهلة وعجيبة من حيث العمق الكبير الذي وصلت إليه ظاهرة الفقر في الجزائر، لأن البيانات المتحصل عليها تشير إلى افتقار كبير للثروات والمداخل الممثل لعدد كبير من البلديات عبر التراب الوطني، بحيث إن هناك حوالي 63% من الجماعات المحلية التي لا يتعدى نصيبها من الثروة 500 دج لكل فرد خلال سنة كاملة. وهذا ما يدل على اتساع الفوارق المادية في المجتمع، ويوحى كذلك بوجود تدني رهيب لمستوى الكسب والمعاش بالتعبير الخلدوني، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم 3 الذي يبين التصنيف الخاص بمؤشر الثروة الذي يعني 967 من البلديات الفقيرة، بحيث أن المعطيات الخاصة بهذا المؤشر المادي تشير إلى انتشار واسع لظاهرة الفقر المدقع في الجزائر خلال سنة 1998 التي تعتبر السنة المرجعية للدراسة.

الجدول رقم 3: تحديد البلديات الفقيرة حسب مؤشر الثروة لكل فرد خلال السنة.

مستويات الدخل	عدد البلديات الفقيرة	النسبة المئوية
أقل من 100 دج.	153	15.8%
100 دج إلى 199 دج.	294	30.4%
200 دج إلى 299 دج	233	24.1%
300 دج إلى 399 دج	152	15.7%
400 دج إلى 500 دج	135	14.0%
المجموع:	976	

Source : carte de la pauvreté en Algérie, A.N.A.T édition, ANEP 2000.

يمكننا أن نقول، إن الأرقام والدلالات التي يحملها الجدول رقم 3 قادرة على التعبير بنفسها عن مدى تدهور الظروف المعيشية للمجتمع الجزائري خلال

نهاية التسعينات التي شهدت استمرار عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في الجزائر. وذلك من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1991، واستمرار انعكاساته نهاية سنوات 1990 التي أدت إلى حدوث تدهور كبير في الظروف المعيشية لعدد كبير من المواطنين، بحيث إن الجدول رقم 3 يشير إلى وجود 967 بلدية يعيش أفرادها بأقل من 500 دج للفرد الواحد خلال سنة كاملة. وهذا يعني أن مهمة العيش والحياة قد أصبحت عملية مستحيلة بهذا المستوى البسيط من المداخل، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى ارتباط هذا الواقع المعاشي بظهور النشاطات الاقتصادية غير الرسمية التي أصبحت بمثابة الاختيار النهائي لهذه الفئة من الأفراد الذين يُصنّفون في خانة الفقر المدقع وانعدام المداخل الضرورية للحياة.

إن البيانات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي تشير، إلى وجود عدد كبير من الأفراد والفئات الاجتماعية ضمن ما يعرف بدائرة الاقتصاد الكامن الذي لا يمكن رؤيته باستعمال الأدوات القياسية الرسمية والإدارية، وإنما يمكن رؤيته باستعمال العين السوسولوجية المجردة التي تبيّن بوضوح توسع رقعة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية في الجزائر، ولاسيما في السنوات التي شهدت الإصلاحات وغلق المؤسسات الاقتصادية العمومية. فقد أصبح المجتمع الجزائري بذلك ملزماً على اتخاذ اختيارات وحلول أخرى جعلته يتأقلم بشكل فريد مع الانعكاسات السلبية والعميقة التي فرضتها عملية الانفتاح الاقتصادي عليه. وهذا ما يمكن معاينته حتى على مستوى الإحصائيات القليلة المتوفرة الدالة على وجود انتشار كبير للنشاطات الاقتصادية غير الرسمية في الجزائر، وتوسعها بالخصوص خلال العهدة التاريخية الحديثة التي شهدت فيها الجزائر أكبر الإصلاحات الاقتصادية المهيأة للتحويل نحو اقتصاد السوق، بحيث إن

الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة قد ساعدت كثيرا في ظهور اتجاهات غير رسمية في ممارسة الاقتصاد في الجزائر. وهذا نتيجة أيضا لضعف الرقابة والسلطة التنظيمية للدولة التي أصبحت منهمكة أساسا في الشؤون السياسية والأمنية فقط. وهذا ما سهل كثيرا عملية انتشار الممارسات الاقتصادية غير الرسمية خلال عهدة الانفتاح الاقتصادي التي عرفت الجزائر في العشرية الأخيرة.

خاتمة

ولقد اتضح لنا واقعيًا أن عامل الفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، كان من أهم الأسباب الأساسية التي سمحت بتوسع رقعة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، لأن الفئات الفقيرة هي الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة إلى الاستغلال، لكونها سهلة تقبل الانخراط في دائرة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، وذلك لعدم قدرتها على الحصول على مواقع مهنية أو وظيفية ضمن إطار الهيكل الجديدة التي فرضتها سياسة الانفتاح الاقتصادي. وهذا ما يجعلها تُطور شكلًا خاصًا من الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن اعتبارها استجابة سوسولوجية وثقافية للمجتمع، من خلال تطوير استجابات مكيفة مع الظروف الجديدة المنتشرة جراء عملية الانتقال الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

إن الفئات الاجتماعية بهذا المعنى، تعبر اجتماعيًا عن وجود عملية جديدة من التكيف والاستجابة للأوضاع والظروف الجديدة التي لم يتعود عليها الأفراد ضمن المنظومة الاقتصادية السابقة المعروفة بالتوجيه والتخطيط العمومي للاقتصاد، بحيث إن الإقبال على النشاطات الاقتصادية غير الرسمية بهذا الطرح، قد يعبر سوسولوجيًا، عن وجود استجابة اجتماعية واقتصادية للمجتمع، من أجل التكيف مع الظروف والشروط الجديدة التي فرضتها سياسات الليبرالية الاقتصادية الناشئة في السنوات الأخيرة، وذلك ضمن المنظومة الاقتصادية الجديدة المفروضة على المجتمع الجزائري.

المراجع

- 1- AMIN Samir, L'impérialisme et le développement inégal édition de minuit, Paris, 1976.
- 2- BENACHENCHOU Abdelatif, Planification et développement en Algérie , imprimeries commerciales, Alger, 1980.
- 3- BENACHENCHOU Mourad, Réformes économiques : Dette et démocratie Echrida, Alger, 1993.
- 4- BENACHENCHOU Mourad, Dette extérieure, corruption et responsabilité politique, Imprimerie Dahleb, Alger, 1998.
- 5- BENHASSINE M.L, Essais d'économie du capitalisme dépendant O.P.U, Alger, 1993.
- 6- BENISSAD Hocine, La réforme économique ou l'indicible ajustement structurel, O.P.U, Alger, 1991.
- 7- BENHOURIA Tahar, L'économie de l'Algérie, Maspero, Paris, 1980.
- 8- BOUZIDI A, Les années 90 de l'économie algérienne, les limites des politiques conjoncturelles, ENAG, Alger, 1999.
- 9- BRAHMI A, L'économie algérienne, O.P.U, Alger, 1991.
- 10- DE MONTBRIAL T, Le désordre économique mondial Goldman-Levy, Paris, 1975.
- 11- DURAND L, La politique pétrolière internationale , P.U.F, Paris, 1970.
- 12- Denis FLOWZAT, Economie contemporaine T1, T2 , Edition P.U.F, Paris, 1992.
- 13- GENEUREUX J, Une raison d'espérer. L'horreur n'est pas économique, elle est politique, PLON, Paris, 1997.
- 14- GENEUREUX J, Introduction à l'économie Du seuil, Paris, 1995.
- 15- Jaques GENEUREUX. Introduction à la politique économique Du seuil, Paris, 1999.
- 16- Jean Pierre MARTIN. Histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économie mondiale, Edition Marketing, 1991.
- 17- Jean Pierre RIOUX, La révolution industrielle. Du seuil, Paris, 1971.
- 18- Le PIASCORN, Y . Le nouveau désordre économique mondial, le capitalisme et ses crises , Edition Marketing, 1995.

- 19- Marc ECREMENT .Indépendance politique et libération économique. Un quart de siècle du développement de l'Algérie (1962-1985) . ENAP, O.P.U, 1986.
- 20- TEULON F, Le rôle de l'état dans l'économie . Du seuil, Paris, 1996.
- 21- W.W.ROSTOW . The world economy, history and prospect , University of Texas Presse, 1978.

ARTICLES ET AUTRES DOCUMENTS

- Rapport du C.N.E.S (Commission relations de travail) sur l'économie Informelle en Algérie, rencontres débats du 08 au 13-09-2003 et du 10-09-2003.
- Revue, Economie et management sur l'économie Informelle en Algérie, N° 1, mars 2002.
- Mohamed Madoui, crise et relation du modèle du développement algérien, IN, travail et emploi, N° 101 janvier -mars 2005.
- Cahier du C.R.A.T.I.C.E, N° 22, 1^{er} septembre, Paris 2002.
- Secrétariat général du gouvernement « Les cahiers de la réforme ».
- Cahier n°1: Rapport sur l'autonomie des entreprises, E.N.A.G,1989
- Cahier n°2: Secteur agricole, E.N.A.G, 1990.
- Cahier n°3: Administration centrale, E.N.A.G, 1990.
- Cahier n°4:Institutions financières, E.N.A.G, 1988.
- Cahier n°5: Monnaie et finance, E.N.A.G, 1990.
- Sidi Ahmed A « Le paradigme rentier en question. L'expérience des pays arabes producteurs de brut, analyse et éléments de stratégies », Revues tiers monde, N°163, Juillet/Septembre 2000.
- Ministère de l'énergie et des mines :
i-Rapport de la conjoncture, année : 2002-2004
ii-Bilan énergétique national : 2002-2004
- C.N.A.S : Donnée : 2000-2005
- C.N.R.C : Données : 1997-2004
- O.N.S : Données économique de la période 1990-2004
- Banque mondiale, « Rapport sur le développement dans le monde, Washington, DC 2003
- Banque mondiale, « The democratic and popular republic of Algeria country ». Economic mermorundun. « The transition to a market economy, vol II » , 1994
- SONATRACH, rapport annuel de 2000 et 2003
- Nashashibi et Al, Algérie : « stabilisation et transition à l'économie du marché », FMI Washington 1998